" المؤسسة العسكرية في الدول النامية و تأثيرها في صناعة قرارات وإشكالية العلاقة بين سلطة القرار والديمقراطية"

الأستاذ :حسان دواجي محمد
أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة عبد الحميد أبن باديس –مستغانم.
البريد الإلكتروني:daouadji2@hotmail.fr

يقترن مفهوم الديمقراطية، بشكل النظام السياسي القائم، وبالتالي فهي شكل من أشكال الحكم. من حيث مصدر السلطة ،وأهداف الحكومة ،وإجراءات تكوينها.[1]

و قد عرف **"هنتكتون"**، الديمقراطية، بأنها:" ذلك النموذج في الحكم الذي يحدد فيه القادة بناء على اختيار حر عبر الانتخابات" وهي نفس الفكرة التي اقرها شومبيتر، حيث عرف الديمقراطية :"النهج الديمقراطي ،هو اتخاذ التدابير المؤسساتية ،من أجل التوصل إلى القرارات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد،سلطة اتخاذ القرار، عن طريق التنافس على الأصوات".[2]

وفي محاولة منطقة معنى الحكم الديمقراطي ،عرف شومبيتر الحكم الديمقراطي بأنه الأسلوب الذي يختار من خلاله الشعب أسلوب ونوع الحكم الذي يريده.[3]

أي تلك العملية الاجتماعية، التي تحكم فيها الجماعة ،نفسها بنفسها ،وهذا بتمثيل أعضاء المجتمع، تمثيلا متساويا، في صناعة القرار.[1]

---

[1] صاموئيل هنتكتون،الموجة الثالثة،ترجمة،عبد الوهاب علوب،ط.1،(الكويت:دار سعاد الصباح للطباعة و النشر،1993)ص،64.
[2] المرجع نفسه،ص ص،64-65.
[3] Joseph SCHUMPETER (1942), capitalisme, socialisme et démocratie, , p, 131.

إلا أن الديمقراطية ،كنظام وأساس للحكم ،لا تولد في لحظة ، فهناك عدة أسباب تتحكم فيها ،من بينها سعي النخبة الحاكمة، إلى هذا النوع من الحكم، مما يجعلها ،تفكر أو تقدم على اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، حيث أن هذا التحول بهذا الشكل ،يحتاج إلى نوع من المهارة السياسية، لدى النخبة، في مواجهة المعارضين ،وفتح نطاق المشاركة، في صناعة القرار،و هذا عبر ما تقدم عليه من قرارات، في صالح الانفتاح،نحو الديمقراطية ،خاصة في الأنظمة السلطوية.[2]

حيث أن النخب السياسية مطالبة بخلق أبنية،ومنظمات جديدة للنفاذ في المجتمع ،وهذا حتى تتمكن من عملية تنظيم السلوكات، و الحصول على الموارد و التي لا يمكن بناء الدولة بدونها.[3]

و من المصاعب، التي تواجه النظام السلطوي، في التحول الديمقراطي، هي المعارضة الداخلية، لهذه الخطوة ،مما يجعل منها أمرا شديد الخطورة، يهدد نجاحها ،ومن ثم على القائمين على هذا التحول، تجديد النخبة تدريجيا، و محاولة تجنب الاصطدام مع المحافظين، داخل النظام، وكي لا تفشل عملية التحول ،وهذا أمر مطروح، في النظم الاشتراكية،والعالم الثالث خاصة .[4]

وترتبط الديمقراطية، بصناعة القرار من حيث:

1-المشاركة السياسية:حيث ترتبط الديمقراطية، بشكل مباشر بحجم، و شكل المشاركة السياسية، في صناعة القرارات.[5]

ويمكن صياغة علاقة المشاركة بالديمقراطية وفق العلاقة التالية:

كلما زادت المشاركة في صناعة القرار ،زادت الديمقراطية.

والربط بين المشاركة في صناعة القرار، والديمقراطية،هي الانتخابات التي تحدد صناع القرار ،وفق التوافق الشعبي، أي بمعنى أخر عبر الانتخابات يمنح الشعب، سلطة اتخاذ

عبد الحليم عباس قشطة،الجماعات و القيادة،(بغداد :دار الكتب للطباعة و النشر ،1981)،ص،86.

[2]بلقيس أحمد منصور، أبو أصبع ،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي(القاهرة:مكتبة مدبولي ،2004)ص ص،34-35.

جابريال ألموند ، ،السياسة المقارنة،دراسات في النظم السياسية العالمية،ترجمة أحمد علي أحمد عناني (القاهرة :مكتبة [3] الوعي العربي،1970)،ص ص،35-36.

عمار جفال،"المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"،ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد و العلوم [4]السياسية،سبتمبر 2005

[5]أحمد سليمان أبو زيد،علم الاجتماع السياسي،(الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية 2003) ،ص ص،411-413.

القرار، لنخبة سياسية معينة، وفق مدة زمنية محددة، وهذا نوع من أنواع الديمقراطية التمثيلية والتي يستمد فيها القرار، سلطته من الأسفل.[1]

ومن ثم فالانتخاب الشعبي، لقمة صناع القرار، هو جوهر العملية الديمقراطية ،لكون هذا الانتخاب، يمكن الشعب من اختيار الفرد أو المجموعة ،أو النخبة، التي يرون أنها أكثر انسجاما مع متطلباتهم ،و التي ستكون قراراتها ،استجابة لمطالبهم.[2]

ومن أهمية الانتخاب، ترجع إلى أنها تمكن من استكمال، أحد أهم شروط النظام الديمقراطي ،والتي يتوجب فيها أن تكون هيئة صناعة القرار، محددة ،أي غير كبيرة ،و شاملة،أي أن يتولى هذه الوظيفة ،من هم أدرى بأمور السياسة، و الحكم ،لكن وفق شروط محددة ،كتحديد فترة، ووقت حكم هذه النخبة،وأخذ هذه النخبة، بالرأي العام.[3]

إلا أن وجود انتخابات،لا يعد مرجعا أو مقياسا، و حيدا للديمقراطية، بل أحيانا العكس، فقد تكون هناك انتخابات، لكن شكلية، ولا تعكس إرادة المواطنين، أو الغالبية من الشعب.[4]

مما يجعل مسألة استقلال المؤسسات في أداء وظائفها ،عاملا هاما أخر يجب أخذه بعين الاعتبار عند دراسة مسألة الديمقراطية و القرار حسب جابريال ألموند.[5]

2-العامل الثاني الذي يعكس ارتباط صناعة القرار، بمسألة الديمقراطية،هو مؤسسات اقتسام القوة، و ممارستها ،حيث إن المشاركة في صناعة القرارات ،و القوانين ،التي يخضع لها الشعب ،متعلقة بنوع، و شكل، هذه المؤسسات.[6]

ولقد تحدث **"منتسكيو"** عن دور المؤسسات الديمقراطية، في صناعة القرار، عند تحليله لصناعة القرار، في النظام اليوناني ،حيث كان اليونانيون، يشاركون في التشريع ،والقضاء، وتنفيذ القوانين،وهذا في ضل وجود مجلس الأمة، الذي لا يظم كل أفراد الشعب ،ويعتبر هذا النموذج، أكثر مشاركة، في صناعة القرار،وفق ما يسمى الديمقراطية التقليدية.[7]

---

[1]Charles maccio, autorité, pouvoir, responsabilité**3edition (France :edition chronique sociale,1991)**., p, 168.

[2]صاموئيل هنتكتون،الموجة الثالثة ،ترجمة عبد الوهاب علوب ط.1(الكويت:دار سعاد الصباح للطباعة و النشر) ،ص،67.

[3]Joseph SCHUMPETER,op.,cit ;pp,131-132.

[4] صاموئيل هنتكتون، المرجع نفسه،ص،69

[5]جابريال ألموند ، ،السياسة المقارنة،دراسات في النظم السياسية العالمية،مرجع سابق،ص ص،46-47.

[6]روبرت دال،التحليل السياسي الحديث،ترجمة على أبو زيد ط.5 (القاهرة مركز الأهرام للترجمة و النشر ،1993)،ص،100.

[7]Montesquieu (1748), DE L'ESPRITDES LOIS, deuxième PARTIE, (QUEBEC : éditions électronique, macintosh : 2002) pp, 68-69.dans le site web,http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/classiques des sciences sociales/index.html.

ومن محاسن هذا النظام، انه يقلل من احتمالات الصراع، بين الشعب ،و النخبة السياسية القائمة ،ويقلل من احتمالات ،الثورة عليها ،وهذا بسبب، توافق النخبة ،و الشعب ،على مختلف القرارات ،عكس نظم الحكم الفردية، التي تثير قراراتها ،اختلافا و تعارضا بين الشعب، و الجماهير ،مما يؤدي إلى الصراع .[1]

رغم محاسن النظام الديمقراطي التقليدي، إلا أنه مستحيل التطبيق، في الدول الحديثة، مما أدى إلى بروز نوع أخر من الحكم ،تكون فيه صناعة القرار،خاضعة للمبادئ الديمقراطية ،وهذا عبر انتخاب الشعب لممثلين عنه، في دولة ذات مؤسسات .[2]

ويضع روبرت جملة من الشروط، التي يجب أن تتوافر في هذا النموذج المؤسساتي،وهي:

1-حق التحكم في القرارات، هو في يد المسئولين المنتخبين.

2-اختيار الممثلين يكون سلميا، ودوريا، وفق انتخابات حرة، و نزيهة، وليس وفق القوة.

3-لكل أفراد الشعب البالغين، حق التصويت.

4-حق ترشح أفراد من الطبقة الدنيا، إلى المناصب العليا.

5-حق المعارضة، و محاسبة صانع القرار.

6-حرية المعلومات ،و مصادرها لجميع أفراد الشعب،أو المشاركة في المعلومة.[3]

7-حق تشكيل المؤسسات السياسية، كالأحزاب ،و المنظمات...الخ.[4]

وتملك المؤسسات حق صناعة القرار، عبر امتلاكها القدرة على ممارسة الحكم، اثر الاختيار السياسي الشعبي لها.[5]

ان قيام هذ النوع من الحكم وفق هذه الشروطيجب أن يخضع لعدة شروط ممهدة أو مساعدة في ظهوره،أهمها ظرورة أن تتسم هذه المؤسسات التمثيلية بحرية المعلومات.[6]

---

[1] Montesquieu (1748), DE L'ESPRIT DES LOIS,, troisième PARTIE, (QUEBEC : éditions électronique, macintosh : 2002) p50.dans le site web,http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/classiques des sciences sociales/index.html.

[2]روبرت دال ،التحليل السياسي الحديث،مرجع سابق،ص،101.

[3] Claude,levy-le boger ,psychologie des organisations,(Paris :presses universitaires de France ,1974).,p,155.

[4]المرجع نفسه،ص ص،102-103.

[5]ناصيف نصار،منطق السلطة،ط.1(بيروت:دار أمواج للطباعة و النشر والتوزيع، 1995)ص ،350.

[6]جابريال ألموند ، ،السياسة المقارنة،دراسات في النظم السياسية العالمية،مرجع سابق،ص ص،162-165.

ولقد كان موسكا، أول من أشاد بأهمية النظم التمثيلية، و التي رآها كأهم نموذج يوفر قدرا من المساواة، لكل أفراد المجتمع، في بلوغ مستوى النخبة.[1]

وتأكيدا على نفس الفكرة، لم يخرج مانهايم على التسليم باستحالة حكم الغالبية إذ رأى أن النظام التمثيلي يسعى إلى ضمان الاستقرار، و تجنب الفوضى لكن في نفس الوقت تنتدب أقلية للحكم ،وهذا لتعقد عملية الحكم ،وهذا حسبه لكون الحكام، و النواب ،هم من يملكون الحكم ،وليس الجماهير، كما تزعم النظرية الديمقراطية التقليدية ،وهذا لا يعكس أي تعارض، أو تناقض لآن هؤلاء الحكام والنواب ،لا يحكمون سوى بتفويض من الشعب، وهذا في رأي كارل مانهايم، يشكل الوضع الطبيعي للديمقراطية ،بواسطة آلية الرقابة، مادام تطبيق الديمقراطية،بشكلها التقليدي أمر مستحيل.[2]

وتنعكس قرارات النخبة المنتخبة،على رؤية المحكومين للنظام السياسي،حيث وفق النموذج الديمقراطي، يجب أن تكون هذه القرارات، انعكاسا لاختيار المجتمع، لكونه مصدر لها.[3]

إلا أن النظام التمثيلي، لا يعني أن صناعة القرارات، سوف تصب في صالح الجماهير، لكونهم مصدر السلطة، عبر الانتخابات، حيث يمكن أن تكون قرارات النخبة المنتخبة، ضد مصالح الناخبين، و تمس مصالحهم، وفق ما يسمى سوء استخدام السلطة،

الممنوحة من قبل الشعب ،مما ينعكس سلبا، على مستوى الثقة، بين الحكام، و المحكومين،و قد تؤدي للثورة عليه أحيانا.[4]

ويتم اللجوء إلى قاعدة الأغلبية في صناعة لقرارات في حالة وجود خلاف بين أعضاء جماعة ما حول قرار معين.[5]

إن المشاركة الشعبية،في صناعة القرار،عبر انتخاب ممثلين،هي أسلوب ديمقراطي بالمعنى العام،إلا أن هذه المشاركة،في المؤسسات،لا تعني أن كل القرارات الصادرة عن صانع

---

[1] بوتومور،الصفوة و المجتمع،ترجمة محمد الجوهري ،عليا شكري ،ط.1(الإسكندرية :دار الكتب الجامعية 1972)، ص ص ،62-63.
[2] GIOVANI BUSINO, ELITES ET ELITISME, (Alger :édition casbah,1998), P 28.
[3] ناصيف نصار،المرجع نفسه،ص،363.
[4] المرجع نفسه،ص ص،365-366.
[5] عبد الحليم عباس قشطة،الجماعات و القيادة،ص،86.

القرار،هي قرارات ترضي جميع الأطراف ،حيث أن التوافق التام أمر مستحيل تقريبا، في كل القضايا،ومن ثم جاء مبدأ هام، في اتخاذ القرار، هو مبدأ الأغلبية.[1]

إلا أن هذا النوع من اتخاذ القرار، وفق قاعدة الأغلبية، يتعارض مع مفهوم الديمقراطية التقليدي ،حيث أنها تعني، تشارك جميع أفراد الشعب، على قدم المساواة ،في اتخاذ القرارات ،ومبدأ الأغلبية ليس،سوى الحل الوسط ،بين وجهات نظر مختلفة ،التي لا يمكن لها التوافق التام.[2]

وقد تكون القرارات الصادرة، وفق قاعدة الأغلبية ديمقراطية، إذا أخذت في الاعتبار مختلف وجهات النظر الفردية، و احترام حقوق الأقلية.[3]

و مبدأ الأغلبية في صناعة القرار، يساعد في تفادي الانسداد، و تعطيل اتخاذ القرارات من جهة ،ومن جهة أخرى تواجد الأسس الديمقراطية ،في النظام، يمكن للأقلية من التحول إلى أغلبية ،في استحقاقات انتخابية،أخرى ،وفق مبدأ التبادلية ،مما يؤدي إلى ترسيخ فكرة احترام الغالبية للأقلية ،عند اتخاذ القرارات،إلا أن هذا لا يتعلق بالقرارات الهامة، التي تمس الحياة السياسية، و الأسس الديمقراطية، و الحقوق السياسية ،و التي يمكن أن تستغل الأغلبية ،و ضعها القانوني للمساس بحقوق الأقلية ،وإصدار قرارات ضدها، تكرس لها النفوذ السياسي ،في المستقبل ،حيث يجب أن يكفل الدستور هذه الحقوق،وهنا يبرز دور المؤسسات ،في التوفيق بين صناعة القرار، و الديمقراطية، التي يجب أن تكون القرارات، في صالحها، و ليس العكس.[4]

مفهوم النخبة العسكرية:

لقد اهتم منظري الصفوة بالدور السياسي للجيش ،وعلى رأسهم موسكا، الذي درس الدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية، في الحكم باعتبارها قلة، تمارس عملية الضبط السياسي، على الأغلبية،من خلال تتبعه إمكانياتها، وأسلوبها ،في ممارسة السيطرة، في المجتمع.[5]

---

[1] حسن سعودي، الديمقراطية أسئلة وأجوبة، **مجلة معالم**، دار النشر مار ينو،العدد09،ربيع1997،ص،23

[2] المرجع نفسه،ص ص،23-24.

[3] -René de Lacharriere, Etudes sur la Théorie démocratique, (Paris :édition payot ,1963), p55.

[4] حسن سعودي،المرجع نفسه،ص ص،24-25.

[5] د.جمال أبو شنب،الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث،(السكندرية:دار المعرفة الجامعية،1998)ص،37.

وقد أشار رايت ميلز ،من خلال دراسته لنخبة القوة في المجتمع الأمريكي، إلى دور النخبة العسكرية ،من خلال توضيحه لدور الأفراد المتحكمين، في المؤسسات الكبرى،في المجتمع ،ومن بينها الجيش.[1]

لقد ابرز، ماكس فيبر، أهمية الصراع، من أجل السيطرة ،على وسائل الحكم ،فهو ينظر إلى التاريخ الأوروبي، منذ عهد الإقطاع ،على انه استعراض للتنافس بين الحكام، من اجل السيطرة على الوسائل المادية، والعسكرية، التي كانت موزعة نسبيا، في المجتمع الإقطاعي ،و من خلال هذه الفكرة، تظهر أهمية المؤسسة العسكرية ،باعتبارها، مصدر من مصادر القوة، و السلطة في المجتمع ،مما قد يجعل السيطرة على هذه المؤسسة ،أو وسائلها، مصدر لامتلاك السلطة، في المجتمع.[2]

ولقد أرجع، رايت ميلز دور الجيش في المجتمع ،انطلاقا من بعده النظامي، حيث إن شغل المناصب العليا في الجيش، يعطي لصاحب المنصب، دور في السلطة، داخل المجتمع، لكن ليس بشكل فردي ،بل بالتوافق، مع بقية القطاعات الأخرى الحساسة، في المجتمع، وهي، السياسة، والاقتصاد.[3]

وتمثل النخبة العسكرية في دول العالم الثالث شكل من أشكال التحول الاجتماعي في السلطة حيث غالبا ما تصعد هذه النخبة نتيجة ظروف اجتماعية و سياسية سيئة يتسبب فيها النظام القائم ،بحيث تتبنى هذه النخبة مسألة التغيير ،نتيجة لارتباطها بالطبقة البسيطة ،و المتوسطة ،وتميزها بروح الانضباط .[4]

وقد كان تفسير ماكس فيبر، لأنماط الشرعية، من بين أهم الخلفيات النظرية، التي أبرزت دور النخب العسكرية ،من خلال طرحه للنمط الكاريزمي للسلطة،القائم على الولاء لفرد أو لجماعة معينة،بناء على تميزه أو تميزها، أو ما يمكن أن يأتي به هذا الفرد،أو الجماعة

---

[1] WRIGHT Mills, l’élite du pouvoir, op., cit., 283.

[2] اسماعيل علي سعد،نظرية القوة،(القاهرة:دار المعرفة الجامعية ،1998)،ص،79.

[3] اسماعيل علي سعد،المدخل إلى علم الاجتماع السياسي،ط.1(بيروت:دار النهضة العربية:1989)،ص ص ،173-174[3]

[4] سويم العزي،الديكتاتورية الأستبداديةو الديمقراطية،و العالم الثالث،ط.1(الدار البيضاء :المركز الثقافي العربي للطباعة و النشر،1987)ص ص،70-71.

،وهي أحد أشكال سيطرة الجيش على السلطة، التي غالبا ما تقترن فيها الكاريزما، بالدور البطولي لقائد الجيش، أو المؤسسة العسكرية عامة.[1]

ويرتبط النموذج الكاريزمي، في شرعية الحكم، بالجيش، نظرا للظروف التي تسبق هذا النوع من الحكم، وخاصة الحروب، و الأزمات، التي يبرز فيها دور الجيش، بعد الانتصار في الحرب، كحروب التحرير مثلا.[2]

وفي إشارة إلى الشكل القانوني لسيطرة القائد الكاريزمي، أو المؤسسة العسكرية،فقد لاحظ ماكس فيبر ،تحول هذا النوع من القيادة ،و الشرعية ،إلى نمط للسلطة القانونية ،وفق قواعد الروتين المقررة.[3]

أما عن دور النخبة العسكرية، في الدول النامية ،فمرجع سيطرتها إلى الطبيعة اللأجتماعية للمجتمع، مما يجعل من القوة و القهر،أساس مهم و ضروري ،للسيطرة،على المجتمع.[4]

وتنبع وظيفة وأهمية النخبة العسكرية، انطلاقا من كونها مهيكلة مؤسساتيا، وفق نسق بيروقراطي ،حيث توجد هياكل عمودية ،وأفقية تساعد على سير ،و تنفيذ العمل فيها، ومن خلال توزيع العمل ،بين أجهزتها، و التنسيق الكبير، بين أجهزتها المختلفة ،وتعمل على تحقيق أهداف المؤسسة العسكرية ،التي تعد جزءا من أهداف المجتمع العام، وفي بعض الدول تعد أهداف المؤسسة العسكرية ،هي أهداف المجتمع ،و الواجب على الكل الإذعان لها، و تنفيذها.[5]

ومن الناحية الاجتماعية، ترجع أهمية النظم العسكرية، في قيام جماعاتها، و هياكلها القتالية المنظمة، في الدفاع عن الوطن، من مختلف الأخطار، و التهديدات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها ،وكذلك في حفظ الأمن الوطني، من أي خطر داخلي، قد يهدد استقرار النظام، وأمن المجتمع.[6]

---

[1] فليب برو ،علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمد عرب ساسيللا ،ط.1 (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1998)ص ص،69-70.

[2] إسماعيل علي سعد،نظرية القوة مرجع سابق،ص ،174.

[3] محمد علي محمد،أصول الاجتماع السياسي،مرجع سابق،ص،231.

[4] المرجع نفسه،ص،284.

[5] د.إحسان محمد الحسن،علم الاجتماع العسكري،ط.1،(بيروت:دار الطليعة،1990)ص،70.

[6] المرجع نفسه،ص ص،73-74.

كما أن شكل و درجة تطور المجتمع لها علاقة بالسيطرة العسكرية ،فكلما زاد تخلف لمجتمع زادت درجة سيطرة النخبة العسكرية و كانت درجة تدخلها اكبر بسبب الأيديولوجية الوطنية و القومية المنتهجة من قبل هذه الفئة،وهذا ما تتميز به دول أمريكا اللاتينية ،أفريقيا ،دول شرق أوروبا سابقا.[1]

كما أن النظم العسكرية ،هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكلي، الذي يتشكل من انساق أخرى ،حيث أن ممارسة المؤسسة العسكرية لوظائفها، لا يتم دون علاقة بالنظم المجتمعية الأخرى، و خاصة تلك السياسية، و الاقتصادية، حيث تشكل هذه النظم الثلاثة، علاقة تكاملية،وهي نفس فكرة **"رايت ميلز"**، عند دراسته لنخبة القوة، في المجتمع الأمريكي.[2]

لقد اهتمت الدراسات، بالدور الاجتماعي للجيش، أما الدور السياسي للجيش، فلم يحتل مكانة هامة، و هذا بسبب أن الجيش في الدول الغربية، لم يكن له دور سياسي، بعد الحرب العالمية الثانية ،عكس الدول النامية،خاصة في السبعينات، التي مثلت مرحلة بروز هذه الظاهرة،بعد وصول نخب من العسكريين الشباب، لسدة الحكم، في هذه الدول.[3]

وتعددت الأدوار السياسية للجيوش، وحيث يلعب هذا الأخير أدوار مختلفة،فقد يكون بمثابة جماعة ضغط،في صناعة القرارات المتعلقة،خاصة، أو قطاعات ذات صلة،و قد يتعدى هذا الدور، إلى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للوطن ،إلى درجة أعلى، وهي فرض النظام، الذي يراه أمثل للوطن، وتغيير الحكومات، وقلب الحكومات...الخ.[4]

وقد يكون للجيش دور سياسي، بتفويض من الحكام المدنيين ،وفق مبدأ المصلحة المتبادلة،حيث إن لكل سياسي، أو حاكم، مجموعة من القادة العسكريين ،الذين يعتمد عليهم ،في تثبيت سياسته،وأركان حكمه،حيث أن السياسي ،لا يمكنه تحقيق الاستمرارية، والاستقرار،في حكمه، دون دعم و مساندة ،الطرف العسكري ،كما أن العسكري، يعتمد في نفس الوقت على السياسي، في البقاء في منصبه، وضمان استمرارية هيبة، و قوة المؤسسة

---

[1] سويم العزي،المرجع نفسه،ص،71.
[2] د.إحسان محمد الحسن، المرجع نفسه،ص،73,75.
[3] نور الدين زمام،_القوى السياسية و التنمية_،مرجع سابق،ص ص، 274-276..
[4] المرجع نفسه ،ص ص،276,275.

العسكرية،وفق علاقة مصلحية، تبادلية،وضرورية،وخاصة بالنسبة للرجل لسياسي،والمدني، الذي لا يملك إمكانيات القوة، التي بيد الرجل العسكري.[1]

أشكال حكم النخب العسكرية:

وفي محولة لتفسير علاقة الجيش بالسلطة المدنية،وضع **"جون ماينو"**ثلاثة أنماط لهذه العلاقة،وهي:

1-يكون فيه الجيش، تحت تصرف السلطة الشرعية،ويعمل على حماية الوطن ،و النظام.

2-يكون فيه الجيش، متغير هام في صناعة القرار ،حيث يفرض وجهة نظره،و تقزيم دور السلطة المدنية، في صناعة القرار.

3-ويكون فيها، الجيش المتحكم الوحيد،في العملية السياسية.[2]

وقد وضع المفكر **"أموس برلموتر"**، تفسيرا لسيطرة الجيش على السياسة،ويسمي هذه الظاهرة،**"دولة البيروتورية"**،أي الدولة التي يكون فيها الجيش ،مصدر السلطة الشرعية، ،ويعطي ثلاثة أنماط ،لحكم الصفوة العسكرية:

1-الأقلية العسكرية الأوتوقراطية:

والتي تتركز فيها السلطة السياسية، في يد الحاكم العسكري، وتعتمد المؤسسة العسكرية على الولاء الشخصي للقائد،ويسمى هذا النوع من الحكم،بالحكم الشمولي،أو أحد أشكاله.[3]

و من أهم مميزات هذا النوع من الحكم هو العنف الممارس من قبل السلطة تجاه المواطنين ،وكذا تحول الدولة إلى دولة بوليسية قمعية لا تقبل أي نوع من المعارضة ،وعادة ما تتجسد السلطة في مثل هذا النوع من الحكم في شكل حزب وحيد يقوده شخص القائد.[4]

2- الأقلية العسكرية الأوليغارشية:

وتتكون السلطة التنفيذية، في هدا النمط ،من رجال عسكريين ،ويظهر بسبب تصاعد الصراعات ،داخل الأحزاب، و الجماعات، في المجتمع.

3-النمط العسكري السلطوي:

---

[1] .إحسان محمد الحسن،علم الاجتماع العسكري،المرجع نفسه،ص ص،92-93.

[2] نور الدين زمام،المرجع نفسه،ص،277.

[3] فليب برو،علم الاجتماع السياسي،مرجع سابق،ص،195.

[4] سويم العزي،الديكتاتورية الأستبداديةو الديمقراطية،و العالم الثالث،مرجع سابق،ص ص،13-16.

ويتميز بتحالف بين الجيش، و المدنيين، من البيروقراطيين خاصة، وهذا بسبب سعيه إلى اكتساب التأييد ،خارج المؤسسة العسكرية.[1]

وتختلف النخبة المدنية، عن النخبة العسكرية، في الحكم، باختلاف الصفات، والخصائص بين النموذجين، التي تتلخص أهمها في:

1-يتميز سلوك الرجل العسكري، بالتشدد، و العنف، والانضباط أكثر، من سلوك السياسي المدني.

2-في حالة الأزمة، والحرب ،يكون سلوك العسكري، أكثر خشونة، نتيجة،لطبيعة المهنة التي يمارسها، ولضرورة الدور الذي يقوم به ،خلال هذه الظروف،لحماية الوطن.

3-العسكري أكثر استهلاكا، و استغلال للموارد، بسبب عامل الحرب و الخطر، عكس المدني،الذي يميل إلى إنتاج و توفير هذه الموارد،.

4-ينظر العسكري إلى نفسه، أنه أكثر هبة، واحتراما، و أعلى مكانة اجتماعية، من المدني، بسبب المهنة التي يقوم بها، في حماية الوطن.[2]

لقد حددت تصنيفات حديثة، أنماط سيطرة النخبة العسكرية على الحكم، و صناعة القرارات، خاصة في الدول النامية إلى أربع أنماط،وهي كالأتي:

1-الجيش كحكم بين المؤسسات:

وتنحصر وضيفته، في الحفاظ على النظام، واحترام النظام الاجتماعي القائم، وعملهم كجماعة ضغط، و تسليمهم الحكم، لمن يفضلونه، مع إمكانية التدخل، إن اقتضت الضرورة، مرة أخرى.

2-الجيش الحارس لا الممارس:

ويتدخل الجيش هنا، في حالة الأزمات الحادة،أو بصفته حارس النظام، أو صاحب المهام السامية، في الحفاظ على النظام السياسي القائم ،وهذا النوع من المهام، ينتج بسبب تعقد المجتمع، مثلما هو الحال، في الولايات المتحدة.[3]

3-الجيش الرقيب صاحب قوة الاعتراض:

[1] نور الدين زمام المرجع نفسه،ص ص،277-278.
[2] .إحسان محمد الحسن،علم الاجتماع العسكري،المرجع نفسه،ص ،93.
[3] نور الدين زمام،المرجع نفسه،ص ص،278-279.

وينتشر هذا النمط، من سيطرة النخبة العسكرية ،في النظم ذات الانقلابات العسكرية الكثيرة ،التي يتميز فيها النظام، بعدم الاستقرار،حيث يصبح دور الجيش، هو حفظ النظام ،ويظهر هذا النموذج، في المجتمعات التي تتسع فيها المشاركة السياسية،مع افتقارها للنظام المؤسساتي، الذي ينظم هذه المشاركة، مما يجعل الجيش رقيبا ،على هذه المشاركة ،حيث يفتحها للطبقة الوسطى، و يغلقها أمام الطبقة الدنيا.[1]

وينطبق هذا النوع من الحكم على نظم العلم الثالث الذي تميزها أحزاب ضعيفة و هشة و التي تكون عرضة لانقلابات العسكرية بصفة مستمرة.[2]

وتلجأ الصفوة العسكرية، إلى هذا النمط في حالتين:

أ-إذا انتصر حزب، أو حركة، في الانتخابات، لا ترضى بها المؤسسة العسكرية،مثل الجزائر سنة1992.

ب-إذا اتبعت السلطة، سياسات راديكالية، أو إذا قامت السلطة، باستقطاب جماعات راديكالية، لا يرغب فيها الجيش، مثلما حصل في تركيا، في1996 و1997.

ويمثل هذا النمط، من حكم النخبة العسكرية، مرحلة انتقالية، قد يعود بعدها العسكريون، إلى الثكنات، أو ينتقل الحكم، إلى نمط أخر، من حكم النخبة العسكرية،هو نمط الجيش الحاكم.[3]

4-الجيش الحاكم:

وفي هذا النمط، لا يكون الجيش محايدا،حيث يأخذ دورا هاما، في السياسة و الحكم، ويكون المقرر الأول، وصانع القرار الأساسي، ومن بين أهم دعاة هذا النوع من الحكم، **"لينين"** الذي يرى ضرورة أن يأخذ الجيش ،زمام المبادرة السياسية، قطعا للطريق ضد البرجوازية ،التي تريد تحييده.[4]

إلا أن تطور الحياة وفي مختلف الميادين، أدت في تغير سيكولوجي ،ووظيفي بالنسبة للعسكريين ،و السياسيين على حد سواء، حيث أصبحت الظروف السياسية، و العلمية، و الدولية ،تحتم تلاحم العسكريين، والسياسيين ،وكتغير في تفكير العسكري، ونبذه للعنف كوسيلة للتعامل مع المجتمع،و ميله للحوار،و التشاور، و المشاركة ،كما أن التطور

[1] المرجع نفسه،ص،279.
[2] أحمد سليمان أبو زيد ،مرجع سابق،ص ص،204-205.
[3] نور الدين زمام،المرجع نفسه،ص ص،279-280.
[4] المرجع نفسه،ص ،280.

التكنولوجي للأسلحة النووية، غير من تعامل العسكريين، مع الأزمات الدولية، وأصبحوا يفضلون السلم ،و الحوار ،و تجنب الحروب، بسبب نتائجها المدمرة.[1]

[1] إحسان محمد الحسن،المرجع نفسه،ص ،94.